**الكلية : الإدارة والاقتصاد المادة : التنمية الاقتصادية**

**القسم : الاقتصاد الموضوع : اشكاليات الفكر التنموي**

**المرحلة الثالثة**

**أولاً : مفهوم التخلف**

 تعد ظاهرة التخلف من الظواهر التي تختلف بشأنها وجهات النظر في تحديد مفهوم موحد لهذه الظاهرة ، إذا لم يحدث اتفاق حول تعريف شامل يوضح هذه الظاهرة ، علماً أن مسالة تشخيص البلد المتخلف ممكنة من خلال معرفة مدى استحواذ خصائص التخلف على بلدا ما ، ولكن يصعب القول بوجود تعريف للتخلف ينطبق على كافة البلدان التي تقع تحت وطأته ، إذ أن هذه البلدان وأن كانت لها العديد من الخصائص المتشابه والمشتركة ، الا أنه في حقيقة الامر تختلف في مسالة امتلاكها للموارد الطبيعية والبشرية فضلاً عن الاختلاف في البيئة والظروف الاقتصادية ومحتواها الاجتماعية ، وعن مستويات النمو والتقدم التي انطلقت منها أو التي بلغتها ، وبالتالي يصعب مسالة ايجاد تعريف محدد ومعبر عن هذه الظاهرة الخطيرة التي تقع تحت وطأته العديد من الدول النامية ، لذلك نجد تعاريف التخلف متعددة وتعكس تباين واختلاف وجهات نظر الاقتصاديين في تحديد معنى التخلف، لدرجة أن احد الاقتصاديين وهو رينيه جاندرام استطاع ان يحصي 21 تعريف من قبل الكتاب المعاصرين ( الفهداوي وراضي ، 2000: 21) .

1. **تعريف التخلف وعلاقته باستخدام الموارد**

التخلف الاقتصادي يتسم بعدم استغلال الموارد المادية والمالية والبشرية استغلال أمثل وذلك على حساب معدل تكوين رأس المال ، وبهذا نجد أن التخلف يعني الانخفاض النسبي في متوسط دخل الفرد بمعنى أن الدخل القومي لا يزيد بمعدل النمو السكاني وهذا يؤدي إلى انخفاض متوسط دخل الفرد أو زيادته بمعدل منخفض ، أن زيادة الدخل القومي بمعدلات أقل من معدل الزيادة السكانية يعني أن طاقة البلد الإنتاجية صغيرة ، وان المقصود بزيادة الطاقة الإنتاجية للبلد هي قابلية البلد على تحقيق نمو مستمر في قوى الإنتاج والتي تكون على نوعين الاول قوى الإنتاج المادي من معدات والآلات ومنشآت ودرجة تطورها ، والثاني قوى الإنتاج البشري أي القوى العاملة من مهارات ومعرفة وفنون إنتاجية ، والشكل (1) يظهر أهمية قوى الإنتاج في بناء الطاقة الإنتاجية ، وان ضعف الطاقة الإنتاجية انما يرجع ضعف وتخلف قوى الإنتاج بنوعيها المادي والبشري .

الشكل (1) انواع قوى الإنتاج

 ومن خلال ما تقدم نصل إلى نتيجة بأن الدول المتخلفة هي الدول التي تعاني من تخلف قوى الإنتاج ، وبالتالي يكون التخلف الاقتصادي هو ذلك الاقتصاد الذي يتميز بتخلف قوى الإنتاج ، وان مسالة تطور قوى الإنتاج لا يأتي صدفة وانما مرتبط في إطار محدد من علاقات الإنتاج ، فعلاقات الإنتاج السائدة في مرحلة تاريخيه تعكس تطور قوى الإنتاج إلى الحدود التي تتلاءم وطبيعة هذه العلاقات بمعنى وجود نوع من التناسق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تعمل هذه القوى في اطارها ، وان عدم إمكانية نمو وتطور قوى الإنتاج انما يرجع إلى طبيعة ونوعية علاقات الإنتاج ، وبالتالي فأن تخلف قوى الإنتاج يعني بالضرورة تخلف العلاقات الإنتاجية ومن ذلك نستخلص بأن التخلف ما هو الا سيادة أساليب إنتاجية متخلفة .

1. **تعريف التخلف وعلاقته بإشباع الحاجات الاساسية**

 أن تعريف التخلف من خلال الربط بينهُ وبين إشباع الحاجات الاساسية للأفراد يتم وفق الآتي :

* البلد النامي هو الذي لا يوفق في تغطية النفقات الاساسية للحاجات الإنسانية
* البلد المتقدم هو الذي لديه القدرة على اشباع الحاجات الاساسية والتوجه نحو تحقيق الرفاهية .

ولكن مسالة الاحتياجات الاساسية للفرد غامضة وتحتاج إلى تفسير ، لذلك وجهت انتقادات لمؤيدي تعريف التخلف بهذه الطريقة ، وهذا يعود إلى أن الاحتياجات بشكل عام تتصف بالنسبية والذاتية ، فضلاً عن كونها متغيرة تبعاً للزمان والمكان وخاصة بعد التطورات والاستكشافات والاختراعات وسرعة الاتصال وهذا بدوره يولد حاجات جديدة تتدرج ضمن أولويات إشباعها .

وهنالك العديد من البلدان النامية (البلدان النفطية ) توفر لسكانها قدرا من احتياجاتهم قد يفوق ما تقدمه بعض الدول المتقدمة ، ولكن ما تزال تدرج ضمن تعداد البلدان المتخلفة ..

1. **تعريف التخلف وعلاقته بالمستوى الاقتصادي**

وفقاً لهذا المعيار يتم تقسيم العالم إلى مجموعتين وبعدها يتم تعميم حالة التخلف والتقدم من خلال عقد المقارنة بينهما والشكل التالي :

* البلدان التي تتمتع بمستوى اقتصادي مرتفع وهي البلدان المتقدمة .
* البلدان التي تتميز بمستوى اقتصادي منخفض وهي البلدان النامية .

والسؤال الذي يطرح نفسهُ ما هو مقياس المستوى الاقتصادي ؟

* لقد شاع استخدام متوسط الدخل الفردي كمقياس للتدليل على المستوى الاقتصادي الذي يتمتع به اي بلد من بلدان العالم .

ومن خلال ما تقدم يمكن تشخيص البلد متقدم بارتفاع متوسط الدخل الفردي ، والبلد متخلف بانخفاض متوسط الدخل الفردي .

ومن الجدير بالذكر ان استخدام معيار الدخل الفردي للتفرقة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة واجه العديد من الانتقادات منها: ( الفهداوي وراضي ، 2000: 28)

* ان هذا المعيار لا يأخذ في الحسبان الاختلافات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين هذه البلدان .
* ان هذا المعيار لا يركز الا على مظهر واحد فقط من مظاهر التخلف وهو مستوى المعيشة .
* أن قياس الدخل القومي واحتسابه ما بين البلدان المتقدمة والمتخلفة يثير الجدل ، وبالتالي انعكاساته على متوسطات الدخل الفردي الامر الذي يثير الشك في دقة هذا المعيار .
* الاختلاف الحاصل في احتساب الدخل القومي بين المفهوم الرأسمالي والاشتراكي .

ويمكن إجراء مقارنة في احتساب الدخل القومي بين المفهومين الرأسمالي والاشتراكي من خلال الجدول ادناه .

جدول (1) احتساب الدخل القومي بين المفهومين الرأسمالي والاشتراكي

|  |  |
| --- | --- |
| **احتساب الدخل القومي وفقاً المفهوم الرأسمالي**  | **احتساب الدخل القومي وفقاً المفهوم الاشتراكي** |
| 1. **يتم احتساب الدخول المتولدة في مجال الخدمات**
 | 1. **يتم استبعاد الدخول المتولدة في مجال الخدمات التي لا ترتبط بعملية الإنتاج مثل (خدمات التعليم والصحة )**
 |
| 1. **يتم احتساب الخدمات المنزلية عند حساب الدخل القومي لأنها ضمن إطار السوق**
 | **2-استبعاد الخدمات المنزلية عند احتساب الدخل القومي**  |
| 1. **تترك حرية تحديد اسعار الصرف لقوى السوق ولحجم التبادل الدولي**
 | **3-يتم اعتماد سياسة تثبيت اسعار الصرف عند مستوى مرتفع أو منخفض عن السعر الحقيقي وذلك تبعاً للساسة الاقتصادية**  |
| 1. **تختفي مساهمة قطاع الاكتفاء الذاتي المتولد من القطاع الزراعي**
 | **4-احتساب الخدمات المتولدة من قطاع الاكتفاء الذاتي ، والمشكلة تكمن في صعوبة تقدير حجم الناتج من هذه السلع وقيمته النقدية لا نه خارج نطاق التبادل الحاصل في السوق**  |

 ويثار على متوسط الدخل الفردي انه لا يعكس بشكل دقيق المستوى الحقيقي لدخول الغالبية العظمى من افراد البلدان النامية ، وبالتالي ليس له تمثيل واقعي لمستوى الرفاهية الاقتصادية ، فمتوسط الدخل الفردي هو عبارة عن قسمة الدخل القومي على عدد السكان ، وهذا ما لا يمكن أن يظهر مدى التفاوت في توزيع الدخل بين السكان ، إذ من الممكن أن يرتفع الدخل القومي ومن ثم متوسط دخل الفرد الا ان في فئة صغيرة من السكان مقابل انخفاض في دخول الغالبية العظمى . ( الفهداوي وراضي ، 2000: 31)